

الأستاذ حسن عبد العظيم

الأمين العام

لحزب الاتحاد الاشتراكي العربي الديمقراطي

الأخوة أعضاء المكتب السياسي واللجنة المركزية بمناسبة انعقاد مؤتمر التاسع والانتهاه من أعماله بنجاح، يسرنا في اللجنة السياسية لحزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا (يكي تي) ، أن نتقدم إليكم ومن خلالكم إلى أعضاء حزبكم وأنصاره بأحر التهاني الأخوية، متمنين لكم النجاح في مسؤولياتكم والمهام الملقاة على عاتقكم. أيها الأخوة .....

إن المرحلة التي يمر بها بلدنا وشعبنا يتطلب منا مزيداً من الجهد لتوحيد كل القوى الوطنية والديمقراطية والفعاليات الاجتماعية ومنظمات حقوق الإنسان وذلك من خلال التوافق على برنامج سياسي ينبثق عن مؤتمر وطني شامل.

وقد جاء إعلان دمشق - الذي كان لحزبنا إلى جانب بقية القوى والشخصيات الوطنية الموقعة عليه ، مساهمة إيجابية وفعالة - خطوة هامة على طريق إنجاز البرنامج المنشود . وكذلك نرى إن حماية وتفعيل هذا الإعلان وتشجيع بقية القوى الوطنية للانضمام إليه مهمة وطنية لا تحتمل التأجيل. نكرر تهانينا لحزبكم متمنين لعلاقات حزبنا مزيداً من التقدم دمشق في ٢٠/١٠/٢٠٠٥

اللجنة السياسية

لحزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا (يكي تي)

### تصريح

حكمت محكمة أمن الدولة العليا بدمشق، بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات وتخفيفه إلى سنتين ونصف على كل من: محمود علي محمد، عضو اللجنة السياسية الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا (يكي تي) وهاشم أحمد أحمد وشاهين محمد حسين، بتهمة الانتساب إلى جمعية سرية تهدف إلى اقتطاع جزء من الأراضي السورية وضمها إلى دولة أجنبية، وهي التهمة المفبركة والجاهزة التي توجه إلى كل كردي يحاكم أمام هذه المحكمة الفاقدة لشرعيتها القانونية والدستورية . هذا من جهة، ومن الجهة الأخرى فإن هذه المحكمة لا تحقق مبدأ العدالة القانونية حيث تصدر أحكامها بشكل مبرم ولا تخضع لأي طريق من طرق المراجعة استئنافاً أو طعناً مستندة في ذلك على المضبوطات الأمنية المنتزعة بالتعذيب والعنف والإكراه.

إننا في المنظمة الكردية للدفاع عن حقوق الإنسان والحريات العامة في سوريا، ندين بشدة هذه الأحكام الجائرة والمخالفة لأبسط مبادئ الحق والقانون، ونطالب بإلغاء هذه المحكمة الغير دستورية وكافة المحاكم الاستثنائية في البلاد، واعتبار أحكامها باطلة كأن لم تكن، كما نطالب بإطلاق سراح كافة معتقلي الرأي والسجناء السياسيين بما فيهم معتقلي الشعب الكردي.

25/5/2005

المنظمة الكردية

للدفاع عن حقوق الإنسان والحريات العامة في سوريا

وبغض النظر عن نوايا هذا التقرير أو ذلك، فإن التفریط بمصلحة سوريا وتهديدها ، وتقديم الذرائع للمتربّصين بها من أجل حماية بعض المتورطين في عملية اغتيال الحريري، إذا ثبتت عليهم التهمة ، لا يعبر عن سياسة عقلانية، وإن المراهنة على حلفاء مفترضين ليست مضمونة النتائج إذا أخضعت للاختبار العملي، فالسعودية ومصر اللتين تبذلان جهوداً كبيرة لحماية سوريا، لا تقدمان ،في النهاية ،على التصادم مع الشرعية الدولية ومجلس الأمن ، كما أن إيران، قد تقتضي مصالحها استخدام سوريا، كواجهة، في تخفيف الضغوطات الدولية بشأن برنامجها النووي، في حين تبقى فيه احتمالات الفيتو الصيني أو الروسي، غير مؤكدة.

إن تلك القراءات الخاطئة، والتهرب من الاستحقاقات والمتطلبات الداخلية، تبقى تثير المزيد من القلق على المستقبل وتدفع البلاد نحو المجهول، وهو ما دعا القوى الوطنية والديمقراطية والفعاليات الاجتماعية والثقافية إلى الاتفاق على إعلان دمشق، بوصفه الخيار الوطني السليم، الذي يرمي إلى توحيد الجهود لمواجهة مختلف أشكال التحدي الناجمة عن ضغوط الخارج، من جهة، وعجز السلطة عن مواجهتها، من جهة ثانية، وفشل المراهنات على الإصلاح المنشود، من جهة أخرى ، و ذلك من أجل حشد الطاقات الوطنية دفاعاً عن سيادة الوطن واستقلاله وعدم تركه مرهوناً فقط لعامل النظام ووعوده، ولعامل الخارج وضغوطه.

كل الجهود من أجل

عقد

مؤتمر وطني

كردية

في

سوريا

